

اتحاد العاملين العرب في وكالة الغوث بالضفة الغربية

Area Staff Union – West Bank

UNRWA

ورقة إحاطة حول الأزمة المالية للأونروا والتقليصات وتداعياتها على العاملين ومستقبل الوكالة

أولا: خلفية الأزمة المالية

تواجه وكالة الغوث الدولية (الأونروا) أزمة مالية متفاقمة نتيجة تراجع التمويل وعدم كفاية مساهمات الدول المانحة لتغطية احتياجات ميزانية البرامج. وقد أعلنت الإدارة في بداية عام 2026 عن عجز مالي متوقع بلغ نحو 220 مليون دولار قبل أن ينخفض لاحقا إلى نحو 70 مليون دولار وفقا للتقديرات التي أعلنتها في حينه.

ورغم الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الوكالة لا تزال الأزمة قائمة مع تحذيرات من استمرار تراجع الإيرادات خلال عام 2027، ومخاوف متزايدة بشأن قدرة الوكالة على الحفاظ على حجم عملياتها وخدماتها وكادرها البشري.

ثانيا: أبرز الإجراءات المتخذة بحق العاملين خلال عام 2026

شهد عام 2026 سلسلة من القرارات التي مست الاستقرار الوظيفي والأوضاع المعيشية للعاملين وأثرت في قدرة الوكالة على تقديم خدماتها، ومن أبرزها:

- **إنهاء عقود ومستحقات 622 موظفا وموظفة من كادر قطاع غزة خارج القطاع بموجب قرار صادر عن المفوض العام فيليب لازاريني بتاريخ 6 كانون الثاني 2026 عقب انتهاء فترة الإجازة الاستثنائية الممنوحة لهم.**
- **تقليص ساعات العمل والرواتب بنسبة 20 % بموجب قرار صادر في 14 كانون الثاني 2026 دخل حيز التنفيذ في الأول من شباط 2026 وشمل غالبية الموظفين المحليين، مما انعكس على دخلهم وعلى ساعات تقديم الخدمات.**
- **إنهاء عقود 78 موظفاً على بند المياومة في القطاع الصحي بغزة بتاريخ 1 نيسان 2026 وشمل كوادر طبية مساعدة وأطباء وممرضين عملوا لسنوات في تقديم الخدمات الصحية.**
- **إنهاء خدمات 70 موظفاً وموظفة من قطاع غزة بتاريخ 11 حزيران 2026 وفق إعلان المفوض العام بالإنابة كريستيان ساوندرز في إطار اعتبارات تتعلق بسلامة وأمن عمليات الوكالة وموظفيها ومنشآتها.**
- **إنهاء برنامج التمويل الصغير والتنمية بتاريخ 17 أيلول 2026 وما ترتب عليه من إنهاء خدمات 42 موظفاً وموظفة وتقليص إضافي في الهيكل البرامجي للوكالة.**

- **وقف صرف علاوة فرق العملة (CAF) لموظفي إقليم الضفة الغربية رغم استنادها إلى اتفاقيات وتفاهمات سابقة بين الاتحاد وإدارة الوكالة الأمر الذي فاقم الأعباء المعيشية على العاملين في ظل التراجع الحاد في سعر صرف الدولار.**

ثالثا: تطور تصريحات المفوض العام بالإنابة بشأن مستقبل الوكالة

أظهرت تصريحات المفوض العام بالإنابة كريستيان ساوندرز تطورا في الخطاب بشأن الأزمة المالية من التحذير من العجز النقدي ومحدودية التدابير التقشفية إلى طرح احتمالات تقليص أعداد العاملين وإعادة النظر في حجم الوكالة ونموذج تقديم خدماتها.

17حزيران 2026 – اجتماع اللجنة الاستشارية للأونروا:

أكد ساوندرز أن تقليص ساعات تقديم الخدمات بنسبة 20% وخفض رواتب غالبية الموظفين المحليين لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير محدود وأن استعادة الخدمات إلى مستوياتها السابقة تتطلب تدفقات مالية إضافية.

30 حزيران 2026 – مؤتمر تعهدات المانحين:

أوضح أن تقليص ساعات العمل والرواتب كان بمثابة خط الدفاع الأخير لتجنب تسريح جماعي وفوري لآلاف الموظفين، محذراً من أن استمرار الأزمة قد يجعل تقليص أعداد العاملين خياراً اضطرارياً. كما أشار إلى عجز نقدي حرج قدره نحو 100 مليون دولار خلال عام 2026 وأن التدابير الحالية لم تعد قابلة للاستدامة على المدى الطويل.

19 تشرين الأول 2026 – اجتماع مع المفوضية الأوروبية:

حذر ساوندرز من أن استمرار نقص التمويل قد يضع الأمن الوظيفي للعاملين على المحك، وأن الإدارة قد لا تتمكن من الحفاظ على كامل هيكلها البشري قبل نهاية العام دون تدخل تمويلي إضافي.

22 تشرين الأول 2026 – لقاء رئيس المؤتمر العام لاتحادات العاملين المحليين:

أكدت التصريحات المتداولة في اللقاء توجه الإدارة نحو تقليص أعداد العاملين في مناطق العمليات المختلفة في ظل استمرار العجز المالي وعدم القدرة على الاحتفاظ بكامل الكادر الحالي.

كما تضمنت تصريحات ومقابلات إعلامية خلال تشرين الأول 2026 تحذيرات مباشرة من أن استمرار نقص التمويل قد يؤدي إلى إنهاء خدمات أعداد من الموظفين باعتبار أن الجزء الأكبر من ميزانية الوكالة يخصص لرواتب الكادر البشري.

رابعا: التوجه نحو إعادة تشكيل الوكالة ومخاطر المرحلة المقبلة

يثير الترويج لمفهوم «أونروا أقل حجما وأكثر استدامة» مخاوف جدية من تحول الإجراءات التقشفية إلى مسار لإعادة تشكيل الوكالة وتقليص قدراتها البشرية والتشغيلية بدلا من معالجة جذور الأزمة من خلال توفير التمويل اللازم لتنفيذ ولايتها الأممية.

إن اختزال الاستدامة المالية في تقليص أعداد الموظفين والخدمات والبرامج قد يؤدي إلى فرض واقع مؤسسي جديد، تتراجع فيه تدريجيا قدرة الوكالة على الوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

وتكشف هذه الإجراءات مجتمعة عن انتقال الأزمة من نطاق الضغوط المالية العامة إلى تدابير تمس مباشرة الموارد البشرية التي تعتمد عليها الوكالة في تنفيذ برامجها بما يهدد أمن العاملين الوظيفي وحقوقهم ومكتسباتهم، ويؤدي إلى استنزاف الخبرات المتراكمة وإضعاف البنية التشغيلية للوكالة.

خامسا: موقف الاتحاد وأهمية التحرك النقابي والدولي

يؤكد اتحاد العاملين العرب في وكالة الغوث الدولية – إقليم الضفة الغربية رفضه القاطع لاتخاذ الأزمة المالية مبرراً لتسريح الموظفين أو المساس بأمنهم الوظيفي وحقوقهم ومكتسباتهم.

ويرى الاتحاد أن العجز المالي مهما بلغت حدته لا ينبغي أن يتحول إلى مبرر لتقليص حجم الأونروا وقدرتها على تنفيذ ولايتها، أو تحميل العاملين وحدهم تبعات الأزمة إذ إن تسريح الموظفين لا يعالج جذور الأزمة بل يضعف قدرة الوكالة على تقديم خدماتها الإنسانية والوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

إن حماية حقوق العاملين في الأونروا لا تنفصل عن حماية الوكالة نفسها وعن ضمان استمرار دورها الإنساني وتنفيذ ولايتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين.

اتحاد العاملين العرب في وكالة الغوث الدولية
اقليم الضفة الغربية